القصر بطريق العطف بلا وبل ولكن بين المؤيدين والمعارضين

أ.د عبد المنعم سيد عبد السلام
الأستاذ المساعد بقسم البلاغة والنقد

أحمد الله وأصلى وأسلم على خاتم رسله .. وبعد :

فان (القصر بطريق العطف بـ (لا ، وبل ، ولكن) ، من أهم القضايا البلاغية التى تحتاج الى دراسة الباحثين المتخصصين ، فى مجال البلاغة ، لكثرة الآراء حوله ، عند النحاة ، والبلاغيين ، وعلى الرغم مما رسخ فى أذهان طلاب البلاغة ، وما بات مسلما به ، لدى دارسيها فى الجامعات والمعاهد المعنية بلغة الضاد ،وهو أن هذا الطريق أحد طرق القصر الأربعة الاصطلاحية ، شأنه شأن القصر بانما ، والنفى والاستثناء ، والتقديم ، فاننى وجدت المؤلفين فى البلاغة ، من شيوخ هذا العلم وأئمته ، يتناولون طريق العطف بلا وبل ولكن بأقل مما يستحقه ، ويكتفون بالإشارة ، ويؤثرون الايجاز ، فاذا انتقل بهم الحديث الى القصر بانما ، أو (ما والا) ، أو التقديم ، أطنبوا ، وطال حديثهم .

على أن فريقا من البلاغيين ، المتقدمين ، والمعاصرين ، قد نازعوا فى هذا الطريق ، وقد كان تعدد آراء النحاة ، فى معانى أدوات هذا الطريق ، أحد أسباب هذه المنازعة ، كما كان تناول البلاغيين المتأخرين لهذه الأدوات ، فى بابين مختلفين ، هما باب العطف ، وباب القصر ، سببا آخر ، لهذه المنازعة .

وقد حرصت على قراءة ما كتب فى هـذا الطريق ، وحاولت أن افهم آراء المنازعين فيه ، ودوافعهم الى هذه المنازعة ، وأن أسـجل ما أراه فى هذه الآراء ، فكان هذا البحث : (القصر بطريق العطـف بين المؤيدين والمعارضين) ، الذى بدأته بالحديث عن (العطف بلا ، وشروط القصر بها ، والمقصور عليه بها ، وجواز اجتماعها مع (انما) دون (ما والا) ، وجواز اجتماعها مع (التقـديم) ، وأشرت الى القصر بـ (لا غير ، وليس غير ، وليس الا) ، وعرضت أساليب مختلفة للقصر بلا ، ومقاماته .

وتلا ذلك الحديث عن(بل) بنوعيها : (الاضرابية ، والعاطفة) وشروط القصر بها ، مع ما تبعه من شواهد فصيحة ، تحدد أنها تستعمل لقصـر القلب .

وتبع ذلك القول فى (لكن) ، وشروط القصر بها ، ومجيئها لقصر القلب عند البلاغيين ، ولقصر الافراد عند النحاة ، كل ذلك من خلال الشـواهد المتعـددة .

ثم انتقلت الى الدافع الأساسى لهذه الدراسـة ، وهو عـرض الشبهات التى عرضت لهذا الطريق ، عند الشيخ محمد على الجرجانى ت ٧٢٩ هـ ، والسبكى ت ٧٧٣ هـ ، والشـيخ سليمان نوار ، والدكتور (أبو موسى) ، وناقشت آراءهم مناقشة موضوعية ، وأسـأل الله أن يثيبنى بحسن النيـة .

١ ــ العطــف بلا وبل ولكن

بدأ الخطيب حديثه عن طرق القصر بالكلام عن طريق العطــف بـــ (لا ، بل ، لكن) قال (الدسوقى) : (وانما قدم العطــف على بقية الطرق ، لأنه أقواها ، للتصريح فيه بالطرفين : المثبت والمنفى ، بخلاف غيره ، فان النفى هناك ضمنى)(١) .

ولعله يقصد بكونه أقواها أنه أوضحها ، فان التصريح بالمثبت والمنفى فى متن الجملة القصرية بهذا الطريق لا يعنى قوة دلالته على القصر ، بقدر ما يعنى وضوحها ، على أن بعض العلماء قــد نازع فى كون هذا الطريق مفيدا للقصر ، كما سيتضح لك قريبــا ، ولو كان التصريح فيه بالمثبت والمنفى معناه أنه أقوى الطــرق ، لمــا جاز أن ينازع فيــه أحــد .

(أ) العطــف بـــ (لا)

تقول : (جاءنى محمد لا على) ، فتثبت المجيء لمحمد ، وتنفيه عن على ، وتقول : شوقى شاعر لا كاتب ، وقال معروف الرصافى :

وأجود الشعر ما يكسوه قائله ... بوشى ذا العصر لا الخالى من العصر

يعنى أن الشعر الجيد ليس ما كان قديما ، جاهليا أو اسلاميا ، فان مقياس جودة الشعر أن يكون صورة صــادقة معبرة عن العصر الذى قيــل فيــه .

فـــ (لا) فى هذا ونحوه تثبت الحكم لمــا قبلها ، وتنفيه عما بعدها ، فيكون القصر .

---

(١) حاشية الدسوقى ٢ : ١٨٦ .

قال (عبد القاهر) فى حديثه عن (انما) : (اعلم أنها (أى انما) تفيد فى الكلام بعدها ايجاب الفعل لشيىء ، ونفيه عن غيره ، فاذا قلت : (انما جاءنى زيد) ، عقل منه انك أردت أن تنفى أن يكون الجائى غيره ، فمعنى الكلام شبيه بالمعنى فى قولك : (جاءنى زيد لا عمرو) ، الا أن لها مزية ، وهى أنك تعقل معها ايجاب الفعل لشيىء، ونفيه عن غيره دفعة واحدة فى حال واحدة • وليس كذلك الأمر فى : (جاءنى زيد لا عمرو) ، فانك تعقلهما فى حالين ، ومزية ثانية ، وهى أنها تجعل الأمر ظاهرا فى أن الجائى (زيد) ، ولا يكون هذا الظهور اذا جعلت الكلام (بلا) فقلت : (جاءنى زيد لا عمرو)(٢)•

وتأتى (لا) لتأكيد نفى الشيىء الذى سبق نفيه بطريق ضمنى ، فقولك (جاءنى زيد) فيه — مع اثبات المجيىء لزيد — نفى المجيىء عن عمرو ضمنا ، وقولك (لا عمرو) يؤكد هذا النفى •

ويرى عبد القاهر أن (لا) تستعمل لعكس ما عند المخاطب ، أى لقصر القلب ، أو دفع ظنه ، أى : لقصر التعيين ، يقول : (ثم اعلم أن قولنا فى —لا—) العاطفة:(انها تنفى عن الثانى ما وجب للأول) ،ليس المراد به أنها تنفى عن الثانى أن يكون قد شارك الأول فى الفعل ، بل أنها تنفى أن يكون الفعل الذى قلت انه كان من الأول ، قد كان من الثانى دون الأول •

ألا ترى أن ليس المعنى فى قولك : (جاءنى زيد لا عمرو) ، أنه لم يكن من عمرو مجيىء اليك مثل ما كان من (زيد) ، حتى كأنه عكس

---

(٢) دلائل الاعجاز ص ٣٣٥ •

بقولك : (جاءنى زيد وعمرو) ، بل المعنى أن الجائى هو زيد لا عمرو ، فهو كلام تقوله مع من يغلط فى الفعل قد كان من هـذا ، فيتوهم أنه كان من ذلك . والنكتة أنه لا شبهة فى أن ليس ههنا جائيـان ، وأنه ليس الا جاء واحد ، وانما الشبهة فى أن ذلك الجائى زيد أم عمرو ، فأنت تحقق على المخاطب بقولك : (جاءنى زيد لا عمـرو) ، أنـه (زيد) وليس بعمـرو .

ونكتة أخرى : وهى أنك لا تقول : (جاءنى زيد لا عمرو) ، حتى يكون قد بلغ المخاطب أنه كان مجىء اليك من جاء ، الا أنه ظن أنه كان من (عمرو) ، فأعلمته أنه لم يكن من (عمرو) ولكن من (زيد)(٣) .

فحاصل كلامه ـ رحمه الله ـ أن ـ لا ـ ليست لقصر الافراد ، فليس المراد بقولك (جاءنى زيد لا عمرو) أنها تنفى عن الثانى أن يكن قد شارك الأول فى المجىء بل المراد أن الجائى هو زيد لا عمرو ، والمخاطب بهذا المثال اما معتقد أن الجائى عمرو ، لا زيد ، فيكون قصر قلب ، واما أن يكون قد بلغه أنه كان مجىء اليك من جاء ، فظن أنه كان من (عمرو) ، فأعلمته أنه لم يكن منه ، بل كان من زيد .

فهو قصر تعيين ، لأنه يكون فى حال الظن فى الأمرين : المثبت والمنفى ، أو فى أحدهما ، والمخاطب هنا عالم بمجيىء أحـد اليك ، وهو يظن أن الجائى عمرو ، فأثبت له أن الجائى (زيد) لا عمرو .

وعند (الرازى) ، (والخطيب) ان (لا) تأتى لقصر الافراد ، والقلب ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة افرادا : (زيد شـاعر لا كاتب) ، وقلنا : (زيد قائم لا قاعد)(٤) وذكر (ابن يعقوب)

---

(٣) دلائل الاعجاز ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٤) نهاية الايجاز ص ٣٦٥ ، و الايضاح ٢ : ١٨٦ ـ ١٨٩ .

أن المثالين المذكورين صالحان لقصر التعيين ، لأن كل مثال يصلح لقصر الافراد ، وقصر القلب ، صالح له(٥) .

وتبعا لهذا ذهب الشيخ سليمان نوار الى أن (طريق العطف بعامة) لا يكون الا فى القصر الإضافى(٦) .

وقال (عبد الحكيم) : (وأما قصر التعيين ، فلا يجىء له شيىء من حروف العطف)(٧) .

وأميل الى رأى (ابن يعقوب) الذى يجعل هذا الطريق صالحا لكل أنواع القصر ، الحقيقى منها والإضافى ، يقول : (ثم المشهور عندهم أن القصر الحاصل بالعطف لا يكون الا اضافيا ، لأن الإثبات انما هو باعتبار ما نفى بالعطف ، والحق أنه أكثرى ، لا كلى ، لصحة كونه من (الحقيقى) ، اذا كان المنفى هو جميع ما سوى المذكور ، كقولك : (زيد عالم البند لا غيره) ، اذا فرض أن لا عالم فى البلد سواه ، وكقولنا : (محمد ﷺ خاتم الأنبياء لا غيره)(٨) .

شروط القصر بـ (لا) العاطفة

من البدهى أن ـ لا ـ التى تفيد القصر هى ـ لا ـ العاطفة ، وهذه تأتى متوسطة فى الكلام ، فاذا جاءت فى أوله لم تكن عاطفة ، بل نافيـــة .

ونفهم من كلام البلاغيين أنها لا تكون عاطفة الا بشروط ، منها:

---

(٥) مواهب الفتاح ٢ : ١٩١ .
(٦) مذكرات فى الفصل والوصل والقصر ص ٤٦ .
(٧) حاشية عبد الحكيم ص ١٩٢ .
(٨) مواهب الفتاح ٢ : ١٩١ .

١ ـ أن لا يسبقها نفى : ولهذا فهى لا تجامع طريق النفى والاستثناء ، قال عبد القاهر : (ليس من كلام الناس أن يقولوا : (ما زيد الا قائم لا قاعد) . فان ذلك انما لم يجز من حيث أنك اذا قلت : (ما زيد الا قائم) ، فقد نفيت عنه كل صفة تنافى « القيام » ، وصرت كأنك قلت : (ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكىء) ، وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من (القيام) .

فاذا قلت من بعد ذلك « لا قاعد » ، كنت قد نفيت « بلا » العاطفة شيئا قد بدأت فنفيته ، وهى موضوعة لأن تنفى بها ما بدأت فأوجبته ، لا لأن تفيد بها النفى فى شيىء قد نفيته..)(٩).

ولبعضهم منازعة فى امتناع العطف بـ (لا) فى (ما قام الا زيد لا عمرو) ، لأنه فى نظره عطف على زيد ، وهو موجب ، وتعليلهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف ، لأن الاطناب قد يقتضى مثل هذا ، ولا سيما والنفى الأول عام ، والثانى خاص ، وقد رده (السبكى) تأنه لا يعطف بـ (لا) ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ...(*) .

أما قول الحريرى :

لعمرك ما الإنسان الا ابن يومه على ما تجلى يومه ، لا ابن أمسه

فلا يحتج به ، لأن (الحريرى) المتوفى سنة ٥١٦هـ ، جاء بعد عصر الاحتجاج باللغة .

٢ ـ أن يكون معطوفها مفردا ، كما هو واضح من استعمالات الشعراء لها ، قال أبو تمام :

---

(٩) دلائل الاعجاز ص ٣٤٧.

(*) عروس الأفراح : ٢ : ١٨٧ ـ ١٩١ .

بيض الصفائح لا سود الصحائف فى
متونهن جلاء الشك والريب
والعلم فى شهب الأرماح لامعة
بين الخميسين لا فى السبعة الشهب

قصر (بيض الصفائح) (وهى السيوف اللامعة القاطعة) على كونها فى متونها جلاء الشك والريب ، قصر موصوف على صفة ، والمنفى هو سود الصحائف أى : كتب المنجمين • وفى البيت الثانى قصر (العلم) على كونه فى شهب الأرماح لامعة بين الخميسين ، أى الجيشين ، لا فى السبعة الشهب ، ويقصد بها النجوم التى كان يستنبئها المنجمون •

وقال آخر :

عمر الفتى ذكره لا طول مدته وموته خزيه لا يومه الدانى

واضح أنه يقصر عمر الإنسان على ذكره الحسن ، وينفى أن يكون عمره هو مدة ما يقضيه فى الدنيا ، فالمقصور هو العمر ، والمقصور عليه هو الذكر الطيب ، وفى الشطر الثانى يقصر موته على ما يتعرض له من خزى ، بسبب الجبن ، أو سوء الأخلاق ، ودنو الهمة • فالمنفى عن الموت أن يكون ساعة انقضاء الأجل • والقصر هنا وفى بيتى أبى تمام قصر قلب (موصوف على صفة) •

وهكذا تجد المعطوف بـ (لا) مفردا ، والمعطوف بها هو المنفى •

٣ ـ أن لا يكون ما بعدها داخلا فى عموم ما قبلها ، ومن ثم ـ كما يقول عبد القاهر ـ لم يجز أن تقول : (ما جاءنى أحد لا زيد) ، على أن تعمد الى بعض ما دخل فى النفى بعموم « أحد » فتنفيه على الخصوص ، بل كان الواجب اذا أردت ذلك أن تقول :

« ما جاءنى أحد ولا زيد » ، فتجىء « بالواو » من قبل « لا » ، حتى تخرج بذلك عن أن تكون عاطفة ، فاعرف ذلك)(١٠) وعلى ضوء هذا جاءت الواو ، قبل « لا » فى قوله تعالى « غير المغضوب عليهم ، ولا الضالين »(١١) .

وما ذكره (عبد القاهر) ذكره (أبو حيان) أيضا ، قال : ومن شرط (لا) العاطفة أن لا يكون ما قبلها صادقا على ما بعدها ، وذكره (السهيلى) ، (الآبدى) ، وحاصل أن من شرط العطف بلا أن يكون ما قبلها متضمنا بمفهوم الخطاب نفى ما بعدها ، أى أن لا يتناول الأول الثانى ، ولهذا يصح أن تقول : (جاءنى رجل لا امرأة) ، أو (جاءنى عالم لا جاهل) ، لأن مفهوم الكلام قبل (لا) قد اقتضى نفى المجىء عما بعدها ، وهى — كما تقدم — موضوعة لتأكيد النفى الذى يقتضيه الكلام قبلهـا(١٢) .

المقصور عليه بـ (لا) العاطفة

والمقصور عليه بـ (لا) هو ما قبلهـا ، أو هو المعطوف عليه بها ، يبين ذلك (عبد القاهر) فى تقريره للمقصور عليه بـ (إنما) ، وأنه المتأخر ، فيقول : (انك تقول : انما هذا لك ، فيكون الاختصاص فى (لك) ، بدلالة أنك تقول : (انما هذا لك لا لغيرك) ، وتقول : (انما لك هذا) ، فيكون الاختصاص فى (هذا) ، بدلالة أنك تقول : (انما لك هذا لا ذاك) . والاختصاص يكون أبدا فى الذى اذا جئت بلا العاطفة كان العطف عليه)(١٣) .

---

(١٠) دلائل الاعجاز ص ٣٤٧ .

(١١) الفاتحة : ٧ .

(١٢) عروس الأفراح ٢ : ١٨٧ — ١٨٩ .

(١٣) دلائل الاعجاز ص ٣٤٥ .

وعلى هذا فالمقصور عليه بلا العاطفة هو المقابل لما بعدها .

ففى قول (المتنبى) :

وتشرف عدنان به لا ربيعة وتفخر الدنيا به لا العواصم

المقصور عليه بلا هو (عدنان) ، (الدنيا) ، فهما المقابلان لما بعدها .

وفى قول (ابن الرومى) :

آمواله فى رقاب الناس من منن لا فى الخزائن من عين ومن نشب

المقصور عليه بلا هو (فى رقاب الناس) ، لأنه المقابل لما بعدها ، وهو (لا فى الخزائن ..) ، والعين : الذهب والفضة ، والنشب : المال .

يقول : انه ينفق آمواله فى المنن التى يقلد بها أعناق الرجال ، ولا يخزنها فى خزائنه .

جواز اجتماع (لا) مع (انما) ، دون (ما والا)

يجوز اجتماع (لا) العاطفة مع (انما) ، دون (ما والا) ، وقد سبق نص (عبد القاهر) وغيره على ذلك ، كما سبق توجيهه بالنسبة لعدم جواز اجتماع (لا) مع (ما والا) ، وقد سبق أيضا أنه قد ورد الجمع بينهما فى شعر من لا يستشهد به ، وهو (الحريرى)، فى قوله :

لعمرك ما الإنسان الا ابن يومه

على ما تجلى يومه لا ابن أمسه(١٤)

ونضيف هنا أن (الزمخشرى) وهو من هو فى اللغة والبلاغة ،

---

(١٤) شرح مقامات الحريرى ٣ : ٢٤١ ، المقامة ٢٥ الكرجية .

يقول فى تفسيره لقوله تعالى : « فاذا عزمت فتوكل على الله »(١٥) : (فان ما هو أصلح لك لا يعلمه الا الله ، لا أنت »(١٦) .

ومن هنا قال (سعد الدين) : (وقد يقع مثل ذلك فى تراكيب المصنفين ، لا فى كلام البلغاء ، الذين يستشهد بكلامهم)(١٧) .

أما (انما) فتختلف عن (ما والا) ، فالنفى فى الطريق الثانى صريح ، وفى الأول ضمنى ، فلا تقول : (ما حضر الا زيد لا عمرو)، ويصح أن تقول : (انما حضر زيد لا عمرو) .

ولعل جواز اجتماع (لا) العاطفة مع (انما) مرده الى أن المقصور عليه معهما واحد ، ذلك أن المقصور عليه بـ (انما) هو الجزء المتمم للفائدة فى الجملة التى تتصدرها (انما) ، ففى قولك : (انما حضر زيد) ، المقصور عليه بها هو (زيد) ، وهو فى الوقت نفسه المقصور عليه بلا العاطفة ، لأننا عرفنا أن المقصور عليه بها هو المقابل لما بعدها ، أى المقابل لمعطوفها ، والمقصور عليه بهما فى قولك : (انما هذا لك لا لغيرك) هو (لك) ، والمقصور عليه بهما فى قولك : (انما لك هذا لا ذاك) .

هو (هذا) ، وهكذا تلتقى (لا) العاطفة مع (انما) ، فتتناسق دلالة الجملة القصرية ، وتؤكد احداهما الأخرى ، وأنت هنا لا تستطيع أن تلغى احداهما فى أداء معنى القصر ، ولذلك قال البلاغيون : اذا اجتمعت (انما) ، (لا) العاطفة : كانت (لا)

---

(١٥) آل عمران : ١٥٩ .

(١٦) الكشاف ١ : ٤٧٥ .

(١٧) المطول ص ٢١٥ .

تأكيدا للنفى الضمنى الحاصل بانما ، فأنت اذا قلت : (انما زيد كاتب) فانه يتضمن أنه ليس بشاعر ، وعلى هذا كان قولك بعد ذلك : (لا شاعر) تأكيدا لهذا النفى المتضمن ، والقصر مستفاد من (انما)، لا من (لا) العاطفة .

وقد ذكر (عبد القاهر) أنه لا يحسن اجتماع (لا) العاطفة مع (انما) اذا كان الوصف المذكور خاصا بالموصوف ، قال : (ومما يجب أن يعلم : أنه اذا كان الفعل بعدها فعلا لا يصح الا من المذكور ولا يكون من غيره ، كالتذكر الذى يعلم أنه لا يكون الا من أولى الألباب ، لم يحسن العطف « بلا » فيه ، كما يحسن فيما لا يختص بالمذكور ، ويصح من غيره ، تفسير هذا : أنه لا يحسن أن تقول : (انما يتذكر أولو الألباب لا الجهال) ، كما يحسن أن تقول : (انما يجىء زيد لا عمر)(١٨) .

أما (السكاكى) فيشترط لجواز اجتماع « لا » مع (انما) ، ألا يكون الوصف خاصا بالمذكور يقول : (لكن اذا جامعت (لا) العاطفة (انما) ، جامعتها بشرط ، وهو أن لا يكون الوصف بعد (انما) ، مما له فى نفسه اختصاص بالموصوف ، المذكور ، كقوله عز اسمه : « انما يستجيب الذين يسمعون »(١٩) ، فان كل عاقل يعلم أنه لا يكون استجابة الا ممن يسمع ويعقل ، وقوله : « انما أنت منذر من يخشاها »(٢٠) ، فلا يخفى على أحد ممن به مسكة أن الإنذار انما يكون انذارا ، ويكون له تأثير اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث والقيامة وأهوالها ، ويخشى عقابها ، وقولهم : (انما يعجل من يخشى

---

(١٨) دلائل الاعجاز ص ٣٥٣ .

(١٩) الأنعام : ٣٦ .

(٢٠) النازعات : ٤٥ .

الفوت) ، فمركوز في العقول أن من لم يخشى الفوت ، لم يعجل ، وإذا كان له اختصاص لم يصح فيه استعمال (لا) العاطفة ، فلا تقل : (انما يعجل من يخشى الفوت لا من يأمنه)(٢١) .

فهو عند (عبد القاهر) يحسن ، أو يقبح ، وهو عند (السكاكى) يجوز ، أو يمتنع .

وما قرره عبد القاهر أقرب ، عند الخطيب(٢٢) ، ولاشك أنه كذلك ، وقد أيده السبكى ، وسعد الدين ، وابن يعقوب ، والدسوقى ، (اذ لا دليل على الامتناع ، عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد)(٢٣).

اجتماع (لا) العاطفة ، مع (التقديم)

عرفت أن المقصور عليه بلا العاطفة هو المقابل لما بعدها ، وأن المقصور عليه بـ (انما) هو الجزء المتمم للفائدة ، فى التركيب الذى تتصدره (انما) وأن هذين الطريقين ، اذا التقيا فى صياغة واحدة ، يكون المقصور بهما أمرا واحدا ، وهذا مما جعل اجتماعهما أمرا سائغا متسقا .

وعلى الرغم من اختلاف (التقديم) عن (انما) ، فى كون المقصور عليه فى الأول هو المقدم ، وفى الثانى هو المؤخر ، الا أن هذين الطريقين يتفقان فى شيىء ،وهو أن النفى فيهما ضمنى، ولما كان موضوع (لا) العاطفة أن تنفى بها شيئا متضمنا فى الجملة التى قبلها ، لذلك صح اجتماعها مع التقديم ، كما صح اجتماعها مع (انما) ، واذا كان (عبد القاهر) لم يشر الى هذا ، فان (السكاكى) قد نص

---

(٢١) مفتاح العلوم ص ١٢٧ .

(٢٢) الايضاح ٢ : ٢١٣ .

(٢٣) شروح التلخيص ٢ : ٢١٢ ـ ٢١٣ ، المطول ص ٢١٧ .

عليه ، فقال : (ويجامع — أى العطف بلا — الطريقين الأخيرين — أى انما والتقديم — فيقال : (انما أنا تميمى لا قيسى) ، و (تميمى أنا لا قيسى) ، و (انما يأتينى زيد لا عمرو) ، و (وهو يأتينى لا عمرو)(٢٤) .

وهكذا تقول (زيدا ضربت لا عمرا) ، و (ماشيا جئت لا راكبا)، و (يوم الجمعة جئت لا يوم الخميس) ، و (فى المسجد صليت لا فى البيت) الى آخر ذلك .

والتأكيد بـ (لا) العاطفة فى طريق التقديم له فائدة جليلة ، وهى أنه يجعله خالصا لافادة الحصر ، متمحضا لهذه الدلالة ، أما قبل التأكيد بها فانه كان محتملا لافادة التخصيص ، وتقوى الحكم(٢٥).

وكما كان القصر مستفادا من (انما) ، حين تجتمع معها (لا) العاطفة ، يكون القصر مستفادا من (التقديم) حين تجتمع معه (لا) فى تركيب واحد .

قال (ابن يعقوب) : (ويكون الحصر مستفادا منهما — يعنى انما والتقديم — والعطف (بلا) تأكيد ، ولا ينسبه الحصر لتبعيته)(٢٦)

(لا غير) ، (وليس غير) ، (ليس الا)

تتردد هذه العبارات فى كلام الناس ، فتجدهم يقولون فى ضبط حساباتهم : (فى ذمتى له خمسون جنيها لا غير) ، أو (ليس غير)،

---

(٢٤) مفتاح العلوم ص ١٢٧ .
(٢٥) حاشية السيد على المطول ص ٢١٦ .
(٢٦) مواهب الفتاح ٢ : ٢١٠ .

أو (ليس الا) أو (سأدفع لك مائة جنيه لا غير) ، أو (ليس غير) ، أو (ليس الا) فهل (لا غير) وما تبعها من قبيل العطف بلا ؟

الجواب أن هذا هو ما يراه (السكاكى) ، و (الخطيب) ، فقد ذكرا أن طريق العطف بلا الأصل فيه النص على المثبت والمنفى جميعا ، فتقول : (زيد شاعر لا منجم) ، فى قصر الموصوف على الصفة ، و (زيد شاعر لا عمرو) فى قصر الصفة على الموصوف ، ولا تترك النص عليهما البتة ، الا حيث يورث تطويلا ، ويكون المقام مقتضيا للاختصار ، كما اذا قال المخاطب : (زيد يعلم الاشتقاق ، والصرف ، والنحو ، والعروض ، وعلم القافية ، وعلم المعانى ، وعلم البيان) ، فتقول : (زيد يعلم الاشتقاق لا غير) ، أو (ليس غير) ، (أو ليس إلا) ، أو كما اذا قال : (زيد يعلم النحو وعمرو ، وبكر ، وخالد ، وفلان ، وفلان) ، فتقول : (زيد يعلم النحو لا غير)(٢٧) .

ويقول (محمد على الجرجانى) المتوفى ٧٢٩ هـ : (لو قيل : (زيد شاعر لا غير) ، كان قصرا)(٢٨) و (غير) فى هذه الأمثلة مبنية على الضم ، تشبيها لها بالغايات ، مثل (قبل ، وبعد) ، فقد قطعت عن الإضافة لفظا ، كراهة الاطناب ، لأن الأصل فى العطف بـ (لا) : ذكر المنفى بعد المثبت ، وتفصيله ، وقد يعدل عن التفصيل الى ذكر المنفى اجمالا ، سواء كان القصر اضافيا أم حقيقيا ، كما تقدم فيما ارتضاه ابن يعقوب ، كقولنا : (نبينا محمد ﷺ خاتم الأنبياء لا غير) .

و (لا) فى هذه الأمثلة عاطفة ، كما هو مقتضى كلام (السكاكى ، والقزوينى ، والجرجانى) .

---

(٢٧) المفتاح ص ١٢٧ ، والايضاح ٢ : ٢٠٥ .
(٢٨) الاشارات والتنبيهات ص ٩٤ .

وفى كلام (الرضى) أن (لا) هذه ليست عاطفة ، بل لنفى الجنس ، وعلى هذا الرأى فالقصر حاصل بغيرها ، لأن معنى (زيد شاعر لا غير) : (ما زيد الا شاعر) ،فيعود الى (النفى والإستثناء)، ومثلها فى ذلك (ليس غير) ، و (ليس الا) (٢٩) .

(ب) العطف بـ (بل)

ورد الحديث عن (بل) العاطفة ، فى موضعين من كتب البلاغة:

أحدهما : باب العطف على المسند اليه .

الثانى : باب القصر .

وفى الموضع الأول تناولها البلاغيون من جهة مجيئها لصرف الحكم عن محكوم له ، الى آخر ، نحو (جاءنى زيد بل عمرو) ، و (ما جاءنى زيد بل عمرو) وفى الموضع الثانى تناولوها من جهة مجيئها للقصر .

فـ (بل) فى الحالة الأولى تسمى (بل الاضرابية) ، وهى التى لصرف الحكم .

وهى فى الحالة الثانية تسمى (بل العاطفة) ، وهى التى تفيد القصر ، و (بل) الاضرابية تأتى بعد ايجاب ، وبعد نفى ، أما بل (العاطفة) ، فلا تأتى بعد ايجاب ، بل لابد أن تسبق بنفى .

١ ـ بل الإضرابية

اذا قلت : (جاءنى زيد بل عمرو) ، أفادت صرف حكم (المجىء) عن (زيد) ، وأثبتته لعمرو قطعا ، فيكون (زيد) فى حكم المسكوت عنه ، أى يحتمل الاتصاف بالمجىء ، وبعدمه ، هذا مذهب الجمهور .

---

(٢٩) المطول ص ٢١٥ ، وحاشية عبد الحكيم عليه ص ٣٣٦ ، ومواهب الفتاح ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، وحاشية الدسوقى ٢ : ٢٠٥، ٢٠٦ .

وعند (ابن الحاجب) أن (بل) فى المثال تفيد ثبوت المجىء للتابع ـ وهو عمرو ـ تحقيقا ، ونفيه عن المتبوع (وهو زيد) تحقيقا فى الحالتين يصدق عليها أنها قد صرفت الحكم عن محكوم عليه ، الى محكوم عليه آخر .

هذا اذا لم تسبق بنفى .

فان سبقها نفى ، كقولك : (ما جاءنى زيد بل عمرو) فمذهب (المبرد) أنها تفيد نفى الحكم عن التابع (وهو عمرو) ، أما المتبوع (وهو زيد) فيصير مسكوتا عنه ، يحتمل الاتصاف بالمجىء ، وبعدمه ، أو محقق المجىء .

ومذهب (ابن الحاجب) أنها تفيد نفى الحكم عن التابع (وهو عمرو) قطعا ، وثبوت الحكم للمتبوع ـ وهو زيد ـ قطعا .

وعلى هذين الرأيين يصدق عليها أنها لصرف الحكم ، فقد نقلت حكم ما قبلها لما بعدها .

ومذهب الجمهور أنها تفيد ثبوت الحكم للتابع تحقيقا ، أما المتبوع ـ وهو زيد ـ فمحتمل ثبوت الحكم له ، وانتفاؤه عنه .

وعلى هذا الرأى تكون (بل) قد نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها ، وصيرت ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلم يكن الحكم حينئذ منصرفا عن محكوم له الى محكوم له آخر ، وانما الذى صرف هو ضد ذلك الحكم(٣٠) .

---

(٣٠) راجع المفتاح ص ٨٢ ، والايضاح ١ : ٣٨٢ ـ ٣٨٣ ، والمطول ص ١٠٢ ، ١٠٣ ، ومواهب الفتاح ، ولحاشية الدسوقى ١:٣٨٣ ـ ٣٨٤ .

والحاصل أن (بل) تكون اضرابية ، سواء سبقت بايجاب ، أم بنفى ، ويدخل فى الإيجاب أن تسبق بأمر ، كقولك : (اضرب زيدا بل عمرا) ، وقد ظن بعض الباحثين(٣١) أن (بل) لا تكون اضرابية الا اذا سبقت بايجاب ، والحق أن هناك اتفاقا على أنها حينئذ تكون كذلك ، أى لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع ، سواء جعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه ، أو متحقق النفى .

لكن الوارد أنهم جعلوها اضرابية أيضا ، عند سبقها بنفى ، واختلفوا فى تقدير معنى صرفها للحكم عن المتبوع الى التابع ، على الوجوه التى مرت بك ، عند (المبرد) ، و (ابن الحاجب) ، و (الجمهور) .

فعلى مذهب (المبرد) ، و (ابن الحاجب) يكون التلفظ باسم المتبوع من باب الغلط ، لذلك وقع بها (الاضراب) عنه ، والمقصود نسبة الحكم الى التابع ، فيتحقق فيها معنى صرف الحكم ، أما على مذهب (الجمهور) فانها تصرف حكم ما قبلها الى ما بعدها .

٢ — (بل) العاطفة

أما كونها عاطفة ، أى مفيدة للقصر ، فهو مبنى على ما ذكره (ابن مالك) ، حيث قال (ان كلمة — بل — فى — ما قام زيد بل عمرو — مقررة لحكم ما قبلها ، ويجعل ضده لما بعدها) ، وقال شارحه : ان هذا هو الصحيح(٣٢) .

---

(٣١) بلاغة القصر ص ١٣٤ .

(٣٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٧٧ ، وحاشية عبد الحكيم ص ١٩٣ .

والسكاكى والخطيب قد وافقاه على ذلك ، فذكرا أنهـا تفيـد القصر ، افرادا ، وقلبا ، شأنها فى ذلك شـأن (لا) العاطفـة ، قال (السكاكى) : (وللقصر طرق أربعة ، أحدها : طريق العطف ، كمـا تقول فى قصر الموصوف على الصفة ، افرادا ، أو قلبا ، بحسب مقام السامع : (زيد شاعر لا منجم) ، و (ما زيد منجم بل شاعر) ، وفى قصر الصفة على الموصوف ، بالاعتبارين : (ما عمرو شاعر بل زيد) ، أو (زيد شاعر لا عمرو) ، أو (لا غير) بتقدير (لا غير زيد) ، الا أنك تترك الاضافة لدلالة الحال ، وتبنى (غيرا) بالضـم ، على نحو الغايات ، أو (ليس غير) ، أو (ليس الا) ، بتقـدير (ليس شاعر غير المذكور ، أو الا المذكور) ، فتجعل النفى عاما ، ليتنـاول كل شاعر يعتقد ، ممن عدا زيدا)(٣٣) .

وقد ذكرنا هذا النص بتمامه ، مع أن فى آخره استطرادا لشيىء ليس فى سياقنا هنا ، الا أنه يؤكد ما سبق أن قررناه فى (لا غير) ، و (ليس غير) ، و (ليس الا) .

ويستفاد من النص أن القصر بـ (بل) ليس على اطلاقـه ، وانما يتحقق بشروط :

أحدها : أن تسـبق بنفى .

الثانى : أن يكون معطوفها مفردا ، لا جملة .

وبدهى أنها حينئذ لا تكون لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع ، وانما تكون لتقرير حكم النفى للمتبوع ، واثبات ضده للتابع ، تقول : (ما قرأت النحو بل البلاغة) ، و (ليس أخى مهندسا بل طبيبا) ، (وأنا لا أكتب الشعر بل المقال) ، وقال أحمد شوقى :

---

(٣٣) مفتاح العلوم ص ١٢٥ ، والايضاح ٢ : ١٨٦ — ١٨٩ .

ما جئت بابك مادحاً بل داعيـا ومن المديح تضرع ودعـا

وقال تعالى : « ولا تحسبن الذين قتلوا فى سـبيل الله أمـواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون)(٣٤) .

وقال الشاعـر :

ما افترينا فى مدحه بل وصفنا بعض أخـلاقه وذلـك يكفى

وقال الآخـر :

ليس اليتيم الذى قد مات والده بل اليتيم يتيم العلم والأدب

فهى فى هـذه الشواهد ونحوها للقصر ، بمعنى تقـرير حـكم النفى ، أو النهى لمـا قبلها ، واثبات ضده لمـا بعدها ، فشوقى يقصر مجيئه الى بابه ﷺ على صفة الدعاء ، وينفى أن يكون قد جاء مادحا ، فكأنه قال (انما جئت داعيا لا مادحا) ، ومن هنا كان قصر موصوف على صفة ، والظاهر أنه قصر قلب ، وهو من قصر الحال على صاحبها .

وفى الآية نهانا الله أن نحسب الشهداء ، القتلى فى سبيل الحـق والدين أمواتا ، وأثبت أنهم أحياء عند ربهم يرزقون ، فرحين بمـا آتاهم الله من فضله ، وهو من قصر القلب أيضا ، قصر موصوف على صفة ، وهو جار عـلى شرط الخطيب ، فى التنـافى بين الصفتين ، (الحياة والموت) ، وهو من قصر المفعول الثانى لحسب على الأول .

وفى الشاهد الثالث ينفى الشاعر أن يكون قد تجاوز أوصـاف الممدوح الحقيقية ، ويثبت أنه قد مدحه بما فيه ، دون افتراء ، فكأنه قال (ما مدحنا الا بما فيه من صفات) ، فقد قصر المدح على كونه

---

(٣٤) آل عمران : ١٦٩ .

ببعض أخلاق الممدوح ، وهو أيضا قصر قلب ، وهو من قصر الفعل المتعلق بالفاعل على المفعول ، وهو كما ترى قصر موصوف على صفة ، قصر مدحهم للشاعر على كونه ببعض أخلاق الممدوح .

وفى الشاهد الأخير يريد الشاعر أن يقول : (ان اليتيم الحق هو من حرم العلم والأدب ، لا من حرم أباه ، فليس وراء العلم والأدب شرف ينتمى اليه ، فقد قصر الشاعر صفة اليتم على من فقد العلم والأدب ، دون من فقد أباه)(٣٥) .

ومن خلال ما سبق يتضح أن المقصور عليه ببل هو ما بعدها ، أما المقصور فهو (ضد ما قبلها) ، فاذا قلت : (ما جاءنى زيد بل عمرو) فان المقصور عليه هو (عمرو) ، والمقصور هو (ايجاب المجيء أو ثبوته) والا فان ما قبلها هو سلب المجيء لزيد .

وغنى عن البيان أنك اذا قلت : (ما زيد قائما بل قاعد) كان لفظ (قاعد) معطوف على محل خبر (ما) الحجازية ، والعطف على المحل جائز ، عند البصريين . نبه على ذلك (ابن يعقوب) ، دافعا ما يمكن أن يتوهم من أن (قاعد) معطوف على لفظ المنصوب (قائما)، فيلزم عليه عمل (ما) فى المثبت ، وهى انما تعمل فى المنفى ، أو يتوهم أن (قاعد) مرفوع ، بتقدير مبتدأ قبله ، فيلزم كون ما بعد (بل) جملة ، مكونة من مبتدأ مقدر ، وخبر مذكور ، فلا يكون ما بعدها مفردا ، وقد سبق أن من شروط العطف بها كون معطوفها مفردا ، فبهذا التقدير تخرج (بل) عن العطف ، وافادة القصر ، وتصير ابتدائية ، واضرابية ، لا عاطفة(٣٦) .

---

(٣٥) المنهاج الواضح ص ١٣٥ .

(٣٦) مغنى اللبيب ٢ : ٩٤ ، ٩٥ ، الأشمونى ٣ : ١١٠ ، ومواهب الفتاح ٢ : ١٨٧ ، وحاشية الدسوقى ٢ : ١٨٧ .

(ج) العطـــف بـــ (لكن)

و (لكن) كبل فى كون كلتيهما اذا كانتا عاطفتين ، يشترط فيهما أن تسبقا بنفى أو نهى ، وأن يكون معطوفهما مفردا ، و (لكن) على وجه الخصوص ليست عاطفة ، عند (يونس)(٣٧) وهى للعطف عند البلاغيين ، كالسكاكى والخطيب ، ومن تبعهما ، تبعا لابن مالك ، الذى قال : (ان ــ لكن ــ كبل ــ) بعد نهى أو نفى •

وقد ذكر الخطيب (لكن) فى باب العطف على المسند اليـه ، ولم يذكرها فى باب القصر ، بخلاف ــ بل ــ •

قال (عبد الحكيم) : (وانمـا لم يذكره ــ يعنى لكن ــ فى طريق العطف ، فى بحث القصر ، لاختصاصه بقصر القلب ، والبحث معقود لبيان طرق القصر الجـارية فى جميع أقسـامه ، وفى جميـع المعمـولات ، ولذا لم يورد فيـه (تعـريف الخبر) ، و (ضـمير الفصـل)(٣٨) •

والمعـروف أن (لكن) اذا لم تكن بعـد نفى أو نهى ، تكون للاستدراك •

أما اذا سبقت بنفى أو نهى ، فانها تكـون عاطفة ، أعنى مفيـدة للقصر ، ويكون المراد رد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب ويشاركها فى هذا (لا) العاطفة ، تقول : (جاءنى زيد لا عمرو) لمن فى اعتقاده أن عمرا جاءك ، دون زيد ، أو أنهما جاءاك معا ، وكقولك (ما جاءنى زيد لكن عمرو) ، لمن فى اعتقاده أن زيدا جـاءك ، دون

---

(٣٧) تسهيل الفوائد ص ٢٧٤ •

(٣٨) حاشية عبد الحكيم ص ١٩٣ •

عمرو)(٣٩) هكذا قال (السكاكى) ، وتكرر هذا عند الخطيب ، فى باب العطف ، وفى كتاب (الايضاح) دون (التلخيص) •

ولا يخفى على فطنة القــارىء أن (لا) عنــدهما تصلح لقصر القلب والافراد ، وأن (لكن) عندهما لا تصلح الا لقصر القلب •

وقد سبق فى (لا) تعقيب (ابن يعقوب) على ذلك ، وأنه أكثرى ، لا كلى ، بدليل صلاحيتها للقصر الحقيقى ، و (السكاكى) نفسه قد أشار الى ذلك فى قولك : (زيد شاعر لا غير) ، اذا جعل النفى عاما ، يتناول كل شاعر يعتقد ممن عدا زيدا ، كما سبق •

وقد أشار سعد الدين الى أن (لكن) عند النحاة تصلح لقصر الافراد أيضا ، قال : (والمذكور فى كلام النحاة أن (لكن) ، فى نحو (ما جاءنى زيد لكن عمرو) لدفع وهم المخاطب ، أن عمرا أيضا لم يجىء كزيد ، بناء على ملابسة بينهما وملائمة ، لأنه للاستدراك ، وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم ، رفعا شبيها بالاستثناء ، وهذا صريح فى أنه انما يقال : (ما جاءنى زيد لكن عمرو) ، لمن اعتقد أن المجىء منتف عنهما جميعا ، لا لمن اعتقد أن (زيدا) جاءك ، دون (عمرو) ، على ما وقع فى (المفتاح) ، وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك ، على أن يكون قصر افراد ، فلم يقل به أحد) (٤٠) •

يريد (سعد الدين) أنك اذا قلت : (ما جاءنى زيد) ، فقد يقع بخاطر السامع أن عمرا لم يجىء أيضا ، مثل (زيد) ، فتستدرك لدفع هذا التوهم الذى تلمح خطوره ببال السامع ، فتقــول : (لكن

---

(٣٩) المفتاح ص ٨٢ ، والايضاح ١ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ •

(٤٠) المطول ص ١٠٢ •

عمرو) ، بنـــاء على أن (زيدا وعمرا) متقارنان فى الأذهان تقـــارنا عرفيا ، فاذا وقع لأحدهما حكم ، تساءل الذهن عن حكم الآخر .

ومن هنا نعلم أن المخاطب فى هذا المقام لا يعتقد الشركة حقيقة ، كما هو مقتضى قصر الافراد ، وانما يفترضها المتكلم فيه ، ولـــذلك يستدرك لدفعها ، وهذا معنى أن (الاستدراك هو : رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء) .

غير أن هذه الشركة التى يفترضها المتكلم فى المخاطب ليست فى ايجاب المجىء لزيد وعمرو وانما هى فى نفيه عنهما .

والخلاصة أن (لكن) تستعمل فى مقامين :

أحدهما : ما ذكره البلاغيون ، وفى مقدمتهم (السكاكى والخطيب) وهو أنها تستعمل لرد السامع عن الخطأ فى الحكم ، الى الصواب ، وعلى هذا فالمخاطب بقولك : (ما جاءنى زيـــد لكن عمرو) ، يكون معتقدا أن المجىء ثابت لزيد ، منفى عن عمرو ، فتقلب معتقده ، وتثبت عكســـه .

الثانى : ما ذكره النحاة ــ ونقله السعد عنهم ــ وهو أنها تستعمل لدفع توهم اعتقاد الشركة فى نفى الفعل عنهما .

واذا كان الأصل فى (لكن) أنها للاســـتدراك ، فان كونهـــا عاطفة ، لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب ، يعنى انه لا استدراك فيهـــا .

لأنها حينئذ لقصر القلب ، والمخاطب به يعتقد العكس ، أو يتردد فيه ، فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصـــال فى اعتقـــاده ، والاتصال بينهما هو منشأ التوهم الذى يستدرك عليه (٤١) .

(٤١) حاشية الدسوقى ١ : ٣٨٣ .

وهذا بخلاف كونها لقصر الافراد عند النحاة ، فان الاتصال فيه مفروض متوهم ، كما عرفت ، بناء على أن نفى مجىء (زيد) ، قد دفع المتكلم الى أن يتوهم أن المخاطب معتقد نفى مجىء (عمرو) أيضا ، لما بينهما من المشاركة والاصطحاب فاستدرك بـ (لكن) ، لدفع هذا التوهم .

والمقصور عليه بلكن هو ما بعدها ، فهى مثل (بل) فى ذلك .

ومن شواهد القصر بـ (لكن) قوله تعالى (ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين) (٤٢) ، وقوله : (فانها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور) (٤٣) .

وقول الشاعر :

وليس أخى من ودنى رأى عينه ... ولكن أخى من ودنى وهو غائب

وقول الآخر :

ان الجديدين فى طول اختلافهما ... لا يفسدان ولكن يفسد الناس

وقال (بشار) :

ليس يعطيك للرجاء ولا الخو ... ف ولكن يلذ طعم الرجاء

وقال الآخر :

ما نال من دنياه وان بغية ... لكن أخو حزم يجد ويعمل

وقال (عروة بن الورد) :

وما شاب رأسى من سنين تتابعت ... على ولكن شيبتنى الوقائع

---

(٤٢) الأحزاب : ٤٠ .

(٤٣) الحج : ٤٦ .

ففى الآية الأولى قصر (محمد) ﷺ ، على صفتى (الرسالة وختم النبوة) ، والمنفى عنه كونه أبا لأحد ، والمقصود أبوة التبنى ، لا الأبوة الحقيقية ، فهو قصر قلب (موصوف على صفة) ، قال (الدسوقى) (فالمشركون — لعنة الله عليهم — كانوا يعتقدون فيه — عليه السلام الأبوة لزيد بن حارثة ، ونفى الرسالة ، فقلب المولى اعتقادهم) (٤٤) .

وتلاحظ أن (لكن) فى هذه الآية قد سبقتها واو العطف ، وفى كتب النحو خلاف فى كونها ، فى هذه الحالة للعطف ، فأكثرهم يقول : انها حينئذ لا تكون عاطفة ، وبعضهم يقول : انها عاطفة ، اذا سبقت بالواو ، والواو زائدة ، والذى مشى عليه البلاغيون أنها تكون عاطفة سواء سبقتها الواو ، أم لا .

ويتضح لك من نظرة سريعة فى بقية الشواهد التى ذكرناها أن (لكن) لقصر القلب ، ففى الآية الثانية قصر صفة العمى على القلوب ، ونفاها عن الأبصار ، فهو قصر صفة على موصوف .

وفى البيت الأول أثبت صفة الأخوة ، لمن يتودد اليه فى غيبته ، ونفاها عمن يظهر له المودة فى وجهه ، فاذا تولى عنه تبدلت المودة عداوة وبغضا .

فهو أيضا قصر صفة على موصوف ، قصر قلب .

وفى البيت الثانى يقول : ان الزمان المتمثل فى الليل والنهار لا يفسد ، وانما الفساد من شأن الناس ، على حد قول الشاعر :

نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا

---

(٤٤) حاشية الدسوقى ١ : ٣٨٣ .

فقد أثبت (الفساد) للناس ، ونفاه عن (الجديدين) — الليل والنهار — فهو قصر صفة على موصوف •

وفى البيت الثالث تجد بشارا يقصر عطاء ممدوحه ، على كونه من أجل اللذة بالعطاء ، فهو لا يعطى لكونه يرجو شيئا ممن يعطيه ، أو لكونه يخاف بأسه وبطشه ، وانما يعطى لأن للعطاء لذة فى نفسه ، ومذاقا جميلا فى طبعه ، فهو قصر (موصوف) على (صفة) •

وفى البيت الرابع يقصر الشاعر (نوال البغية) على الانسان الجاد فى عمله ، الماضى الى أهدافه ، فى جد ، وعزم ، ونشاط ، فالمنفى هو أن ينال الوانى المتراخى المتكاسل بغيته فى الحياة ، فهو قصر صفة (نوال البغية) على موصوف (أخو حزم يجد ويعمل) •

وفى البيت الخامس يقصر الشاعر صفة (التشييب) ، على (الوقائع) وهى حوادث الدهر التى تعرض لها فى حياته ، وينفى أن يكون الذى فعل به ذلك تقدم السن به ، وتوالى السنين عليه •

فهو قصر صفة على موصوف •

واذا كان من شروط العطف بـ (لكن) أن يكون معطوفها مفردا فانها اذا جاء بعدها جملة تكون للاستدراك ، لا للعطف ، كما فى قول الشاعر :

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

تشكك بعض البلاغيين فى طريق العطف

تساءل بعض البلاغيين قديما وحديثا عن هذا الطريق ، ودفعهم الى ذلك كثرة الخلاف ، حول دلالة حروفه على القصر ، ونوع القصر الذى يتأتى بكل حرف منها •

وقد لا يخفى على القارىء أننى أطلت عامدا فى عرض ما قيل فى شروط القصر بكل أداة من أدوات العطف الثلاث ، كما أننى حاولت تحديد مقاماتها ، واختلاف آراء البلاغيين فى ذلك .

وكان هدفى من هذا العرض الذى أحسبه وافيا وكافيا ، أن أهيىء القارىء لمجابهة بعض الشبهات التى عرضت لهذا الطريق ، وأظن أن أول من تساءل عن هذا الطريق هو (محمد على الجرجانى) المتوفى سنة ٧٣٩هـ — وهو معاصر للخطيب القزوينى — .

وتبعه فى هذا التساؤل (بهاء الدين السبكى) ، المتوفى سنة ٧٧٣هـ وفى عصرنا هذا تساءل المرحوم الشيخ (سليمان نوار) ، وشيخنا الجليل الدكتور أبو موسى ، الذى مال الى ما قرره السبكى .

ولكى تتضح الصورة ، فاننا سنتوقف (٤٥) عند هؤلاء .

١ — مع (الشيخ محمد على الجرجانى المتوفى سنة ٧٣٩هـ)

وقبل أن أسوق كلامه أنبه الى أنه يسمى الرأى الذى لا يروقه ، من آراء البلاغيين (وهما) ، أما تعقيبه هو على ذلك ، فيسميه (تنبيها) ، وهكذا يمضى فى عرض المسائل البلاغية فى كتابه .

فتحت عنوان (وهم وتنبيه) ، يقول :

(زعم المعاصر (٤٦) أن من طرق القصر : العطف بـ (لا ، بل) ، كقولك فى قصر الموصوف على الصفة ، افرادا : (زيد شاعر لا كاتب) ، أو (ما زيد كاتبا بل شاعر) ، وقلبا ، نحو : (زيد

---

(٤٥) تناول الصديق الفاضل الدكتور عبد العزيز أبو سريع هذه الآراء فى كتابه (بلاغة القصر) ص ١٤٥ — ١٦١ .

(٤٦) يعنى بالمعاصر (الخطيب القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩هـ) .

قائم لا قاعد) ؛ أو (ما زيد قاعدا بل قائم) ، وفى قصر الصفة على الموصوف افرادا ، أو قلبا ، بحسب المقام : (زيد قائم لا عمرو) ، أو (ما عمرو قائما بل زيد) وها هنا ينتهى (الجرجانى) من عرض ما سماه (وهما) عند (الخطيب) فى القصر بـ (لا ، وبل) ، ويعقب على ذلك برأيه فيه ، فيقول : (وهذا ليس بشىء ، لأن اثبات صفة لمعين ، ونفيها عن معين آخر ليس بقصر ، بل القصر هو : اثباتها لمعين ، ونفيها عن غير ذلك المعين ، أعم من أن يكون زيدا أو عمرا ، أو غيرهما ، فهو أعم من الأول ، نعم لو قيل : (زيد شاعر لا غير) كان قصرا ، وقد تقدم) (٤٧) .

هذا تعقيب الجرجانى على كلام (الخطيب) ، الذى هو فى الأصل كلام (السكاكى) ، كما عرفت من قبل .

ولعلك تلاحظ أنه لا خلاف بين الجرجانى ، وصاحبيه ، على كون (لا ، وبل) من طرق القصر ، انما الخلاف بينهما فى مفهوم القصر بهذين الحرفين ، فالسكاكى والخطيب يقرران أنهما يأتيان لقصر الافراد ، والقلب ، موصوف على صفة ، وصفة على موصوف .

والأول يكفى فى تحققه بكلتا الأداتين اثبات صفة الموصوف ، ونفيه عن أخرى ، فى الأول ، أو اثبات صفة لموصوف ، ونفيها عن اخر فى الثانى ، ففى كلتا الحالتين كانت الصفة المنفية معينة ، كما كان الموصوف المنفى معينا ، وهذا ما يرفضه (الجرجانى) ، لأنه لا يتحقق عليه القصر فى رأيه ، انما الذى يحقق معناه عنده ان يكون الموصوف المنفى ، أو الصفة المنفية أمرا عاما ، سواء كان عموما خاصا ، كما فى القصر الاضافى ، أم كان عموما مطلقا ، أو عاما ، كما فى القصر الحقيقى .

---

(٤٧) الاشارات والتنبيهات ص ٩٣ ، ٩٤ ، والايضاح ٢ : ١٨٦ — ١٨٩ .

هذا حاصل ما عليه الخلاف بين (الجرجانى) وصاحبيه ، فى القصر بـــ (لا ، وبل) .

أما (لا غير) ، من نحو قولك : (زيد شاعر لا غير) ، فيفيـــد القصر ، عند الجرجانى ، والسبب فى ذلك طبعا (عموم النفى) .

ولم يبين لنا (الجرجانى) : أن عموم النفى فى (لا غير) عموم خاص ، أو عموم مطلق حتى نعرف أن المثال من القصر (الاضافى) ، أو (الحقيقى) .

ونحن لا نقر ما ذكره الجرجانى ، فى تفسير قصرى الافراد والقلب سواء كان بطريق العطف بـــ (لا ، وبل) ، أم بغيرهما من الطرق .

لأن أدنى درجات (الافراد) اثبات شىء لشىء ، ونفيه عن شىء آخر معين . كما أن أدنى درجات (القلب) كذلك .

صحيح أنهم لمـــا أرادوا التفريق بين القصر (الاضافى) ، و (الحقيقى) قالوا : ان الأول يكون النفى فيه خاصا ، وأن الثانى يكون النفى فيه عاما ، الا أن هذا (النفى الخاص) يصدق بنفى صفة معينة ، أو بنفى موصوف معين ، و (الجرجانى) نفسه لا يستطيع أن ينازع فى هذا ، فانه يقول مبينا مقامات القصر الذى سمى بعده بالاضافى : (والقصر فى المحاورات اما : قصر افراد ، أو قصر قلب ، أو قصر تعيين . والأول فى الموصوف نحو : (ما زيد الا عالم) ، وفى الصفة نحو (ما العالم الا زيد) ، يخـــاطب به من يعتقد أن للموصوف صفة أخرى ، أو للصفة موصوفا آخر .

والثانى يخاطب به من يعتقد اتصاف الموصوف بغير تلك الصـــفة أو اتصاف غير ذلك الموصوف بتلك الصفة .

والثالث : يخاطب به من يتساوى عنده الموصوف المذكور وغيره فى الصفة المذكورة ، أو الصفة المذكورة وغيرها فى ذلك الموصوف) (٤٨)

وتفسير هذا أن قولك : (ما زيد الا عالم) ، من قصر الافراد ، (موصوف على صفة) والمخاطب به عند (الجرجانى) هو من يعتقد أن لزيد صفة أخرى ، غير صفة العلم ، وقولك : (ما العالم الا زيد) من قصر الافراد (صفة على موصوف) ، والمخاطب به عنده هو من يعتقد أن غير (زيد) موصوف مثله بصفة العلم .

وقولك : (ما زيد الا عالم) صالح أيضا لأن يكون قصر (قلب) أو (قصر تعيين) (موصوف على صفة) .

والذى يحدد نوع القصر هو حال المخاطب ، فاذا كان معتقدا اتصاف (زيد) بصفة (الجهل) فهو قصر قلب ، واذا كان يتساوى عنده اتصاف (زيد) بالعلم والجهل ، فهو قصر تعيين .

وقولك : (ما العالم الا زيد) صالح أيضا لأن يكون قصر قلب أو قصر تعيين (صفة على موصوف) .

والذى يحدد أحدهما من الآخر هو حال المخاطب .

فاذا كان معتقدا أن (العالم) عمرو ، لا (زيد) ، فهو قصر (قلب) ، واذا كان يتساوى عنده أن المتصف بالعلم هو (زيد أو عمرو) ، فهو قصر تعيين .

أليس هذا هو حاصل نص (الجرجانى) ؟

ألم يكن المنفى فى قصر (الموصوف على الصفة) فى أنواع القصر الاضافى الثلاثة ، صفة معينة ، لا شيئا أعم من ذلك ؟

---

(٤٨) الاشارات والتنبيهات ص : ٨٩ .

ألم يكن المنفى فى قصر (الصفة على الموصوف) ، فى الأنواع الثلاثة أيضا ، موصوفا معينا ، لا أعم من ذلك ؟

وهل هناك فرق بين قولنا : (ما زيد الا عالم ، وما العالم الا زيد) وبين قولك : (زيد عالم لا جاهل) ، و (ليس زيد جاهلا بل عالم) ، و (العالم زيد لا عمرو) ، و (ما عمرو عالما بل زيد) .

انه لا فرق بين المثالين الأولين ، وبين الأربعة التى بعدهما الا فى كون المنفى قد جاء فيما طريقه (لا) العاطفة ، و (بل) العاطفة مصرحا به ، ظاهرا فى متن جملة القصر ، بخلاف مـا طريقه النفى والاستثنـاء .

ولئن كان فى هذا نفى عام ، الا أن الموصوف المنفى ، والصفة المنفية غير مصرح بهما ، مع أن معتقد المخاطب كاف فى تحديد هـذا الموصوف ، وتعيين تلك الصفة .

فهل يقبل من (الجرجانى) قوله ان (زيد شاعر لا كاتب) ليس قصرا ، لمجرد أن طريقه (لا) العاطفة ، التى يصرح معها بالصـفة المنفيـة .

وكيف لا يكون فى هذا المثال قصر ، مع أن مقتضى كلامه أنك اذا حولته الى طريق (ما والا) ، وقلت : (ما زيد الا شاعر) ، مخاطبا بذلك من يعتقده كاتبا ، ويكون عنده من (القصر) ؟ مع أن المنفى فى الطريقين صفة معينة ؟ وليس صفات أعم من ذلك ؟

اننى أرى أن اعتراض (الجرجانى) على (الخطيب) سـاقط لأن (الجرجانى) فى حقيقة الأمر لا يختلف مع الخطيب ، فى أن اثبات صفة لموصوف ، ونفى صفة أخرى معينة ، واثبات صفة لموصوف ونفيها عن موصوف آخر معين ، يعد قصرا .

والتصريح بهذه الصفة المعينة ، وهذا الموصوف المعين ، في متن عبارة القصر بـ (لا ، وبل) العاطفتين ، دون (ما و الا) ، لايسوغ للجرجاني أن يقول ما قال ، ما دام اعتقاد المخاطب معينا لهذه الصفة وهـذا الموصـوف .

ففي كلامه ـ غفر الله له ـ تناقض ظاهر .

ومع هذا فقد تبعه (السبكي) في هذا الذي نقلناه .

٢ ـ مع (السبكي) المتوفى سنة ٧٧٣هـ :

يقول (بهاء الدين السبكي) بعد أن عرض تصـور السـكاكي والخطيب ، السالف ، في (لا ، وبل) : (أما العطف بلا ، فأي قصر فيه ؟ انما فيه نفي واثبات ، فقولك : (زيد شاعر لا كاتب ، لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة ، والقصر انما يكون بنفي جميع الصـفات غير المثبتة (٤٩) ، اما حقيقة أو مجازا ، وليس هو خاصا بنفي الصفة التي يعتقدها المخاطب ، وأما العطف ببل فأبعد ، فان قولك : (ما زيد قائما بل قاعد) ، لا قصر فيه ، وهو أبعد من القصر عما قبله ، لأن في (لا) جمعـا بين نفي واثبـات ، وذلك لا يسـتمر في (بل) ، اذا جوزنا عطفها على المثبت واثبـات ، وذلك لا يستمر في (بل) ، اذا جوزنا عطفها على المثبت ، مثل (زيد شاعر بل كاتب) ، ثم اطلاق أن (بل) العاطفة للقصر ، لا يصح ، لأنه يقتضي أن قولك : (ليس زيد قائما بل قاعد) ، لا قصر فيه ، فانها ليست عاطفة ، لأن (بل) لا تعطف الا المفرد ، كما صرح به النحاة) (٥٠) .

---

(٤٩) في (عروس الأفراح) : (غير المثبت) ، وهو خطأ .

(٥٠) عروس الأفراح ٢ : ١٨٧ .

وحاصل كلام السبكى يتلخص فى الآتى :

١ ــ أن العطف بلا ، فى نحو (زيد شاعر لا كاتب) لا قصر فيه والسبب عنده أنك أثبت الشاعرية لزيد ، ونفيت الكتابة عنه ، فالمنفى صفة معينة ، ولابد لتحقق القصر بأى طريق من طرقه ، أن يكون المنفى فى نحو ذلك جميع الصفات غير المثبتة ، اما حقيقة ، أو مجازا ، وليس هو خاصا بنفى الصفة التى يعتقدها المخاطب .

وهذه مغالطة من (السبكى) ، قد سبقه اليها (الجرجانى) ، والرد عليها قد تقدم ، وأننا فى نحو (زيد شاعر لا كاتب) نقول : مثل هذا يخاطب به من يعتقد أن زيدا شاعر وكاتب ، فى قصر الافراد أو (كاتب) ، لا شاعر ، فى قصر القلب أو يتردد فى اتصافه بكلتيهما فى قصر التعيين ، ففى كل حالة من الأحوال الثلاث تعويل على (اعتقاد المخاطب) ، و (السبكى) والجرجانى يلغيان اعتقاد المخاطب بزعمهما أنه من شرط القصر أن يكون المنفى أعم من شىء معين .

٢ ــ ثم ان السبكى يقول : ان قولك : (زيد شاعر بل كاتب) ، لا قصر فيه ، وهو أبعد من (زيد شاعر لا كاتب) ، وهذا طبعا ليس محل خلاف بين (السبكى) و (الخطيب) وسائر البلاغيين ، لأنهم قد اشترطوا فى كون (بل) عاطفة أن تسبق بنفى أو نهى ، فكونها عاطفة على المثبت غير وارد ، بل هى حينئذ لصرف الحكم عن المتبوع الى التابع ، أى للاضراب ، كما تقدم .

ومثله قول (البحترى) :

كالقسى المعطفات بل الأسـ ـــهم مبرية بل الأوتار

٣ ــ ثم يقول (السبكى) : ان اطلاق أن (بل) عاطفة لا يصح لأنها فى نحو (ليس زيد قائما بل قاعد) ليست عاطفة ، اذا كان

المعطوف بها هو لفظ (قاعد) ، باعتباره خبرا لمبتدأ محذوف ، أى (ليس زيد قائما بل هو قاعد) ، فكأن ما بعدها جملة ، وليس مفردا ، وهى لا تعطف الا المفرد ، كما صرح به النحاة .

وهذا أيضا لا نزاع فيه بين (السبكى) و (الخطيب) ، لأن (ابن يعقوب) قد ذكر له وجها صحيحا ، بأن يكون لفظ (قاعد) معطوفا بالرفع على محل خبر (ليس) ، والعطف على المحل ، لا يمتنع على مذهب البصريين ، والمثال جار عليه .

وبهذا تندفع الشبه التى تضمنها كلام (السبكى) ، فى كون (لا ، وبل) العاطفتين ، من أدوات القصر الإصطلاحية ، ولكن بشروط يجب توفرها فى كلتيهما ، تلك الشروط التى كان كتاب (عروس الأفراح) للسبكى من أهم مصادرها ، فمن العجب بعد تحقيقه لهذه الشروط ، ونقله كلام والده ، وأبى حيان ، والسهيلى ، والآبدى ، أن يعترض على القصر بلا وبل ، ويدفع بهذه الشبه .

٣ — مع الشيخ سليمان نوار :

نظر الشيخ فى كلام البلاغيين فى طريق العطف بلا وبل ولكن ، وراعه ما وقع لهم فيه من اختلاف الرأى ، فعبد الحكيم يرى أن قصر التعيين لا يؤدى بطريق العطف ، لا بـ (لا) ، ولا بغيرها ، من (بل ، و لكن) .

وسعد الدين يقرر فى باب المسند اليه أن (لكن) ، لا تكون عند البلاغيين الا لقصر القلب ، وأنها عند النحاة تكون لقصر الافراد ، وبعض العلماء يقول : انها عند النحاة ، لا تكون للقصر أصلا ، وانما هى للاستدراك فقط ، وظاهر كلام السعد هنا فى باب القصر أن (لكن) تأتى لقصر التعيين ، ثم يعقب الشيخ بعد هذا بقوله : (هذا اضطراب لا أدرى كيف صار الناس اليه) .

ثم يقول : (أما العطف ببل فأسوأ حالا من العطف بلكن ، فان فيه أيضا مذاهب مدهشة ... ، راجع ما كتبه العلماء فى باب المسند اليه تر العجب العجاب ، وترى خلافات فى معنى العطف ببل غريبة ، يظهر لى أن منشأ هذه الخلافات عدم تحديد العلماء لرأيهم ، ماختلف الناظرون فى فهم كلامهم ، وحصلت هذه الاضطرابات ، على كل حال طريق العطف بجميع حروفه لا يكون الا للقصر الإضافى) (٥١) .

ولا شك أن هذه الحقائق التى سجلها الشيخ على البلاغيين فى دراستهم لطريق العطف ، من مظاهر الجدل وتصارع الآراء ، فى البلاغة العربية .

غير ان ما استظهره الشيخ فى كلام السعد ، فى باب القصر ، وهو أن (لكن) تأتى لقصر التعيين ، ليس له سند واضح من كلام السعد ، وعبارته فى (لكن) هى : (وأما (لكن) فظاهر كلام (المفتاح) ، و (الايضاح) ، فى باب العطف أنه يصلح طريقا للقصر ، ولم يذكرا ها هنا له مثالا ، وقد أشرنا الى ذلك فى بحث العطف) (٥٢) .

فهل هذا الكلام فيه أدنى ايحاء بأنها تصلح لقصر التعيين ؟

ثم ان تعميم الشيخ بأن طريق العطف بسائر حروفه ، لا يستعمل لا فى القصر الاضافى ، فيه ما فيه ، وأحسن منه أن نقول ما قاله (ابن يعقوب) وهو أنه فى الغالب يأتى فى القصر الإضافى ، ويمكن اتيانه فى القصر الحقيقى ، كقولك : محمد ﷺ خاتم الأنبياء لا غير .

---

(٥١) راجع مذكرات فى الفصل والوصل والقصر ص ٤٤ - ٤٦ .
(٥٢) المطول ص ٢١٠ ، ٢١١ .

٤ - مع الدكتور أبو موسى :

تمتاز كتابات أستاذنا الدكتور أبوموسى فى البلاغة والنقد ، وفى غيرهما بالعمق والتنقيب عن الآراء المتناظرة والمتعارضة ، والتحليل لهذه الآراء ، وتحديد موقفه منها : بأسلوب أخاذ ، وطريقة جذابة تشد القارىء ، وتنمى ملكاته ، وتنشط فيه حاسة التفكير ، والتذوق لمقاييس هذا الفن ، وكم سهرنا على كتبه الرائدة ، ومؤلفاته البلاغية ، لأننا وجدنا فيها أصالة البلاغيين القدماء ، وتجديد البلاغيين المحدثين بما لا يمس الأصول القديمة ، وانما يفتش فيها عن الفكر الراشد ، والسليقة اللغوية العربية الفصيحة .

وقد ألم أستاذنا بهذه الآراء والاعتراضات التى بسطناها فى القصر بطريق العطف بلا وبل ولكن ، ولفت نظره اليها ما لفت نظر الشيخ سليمان نوار ، من كثرة الخلاف حول هذه الأدوات الثلاث .

ففى (لا) يذهب (عبد القاهر) الى أنها لا تأتى الا لقصر القلب ، لأنه الذى يسبق الى (القلب) ، ويقرر أستاذنا أن هذا ليس منضبطا ، وهو تحكم .

أما (السكاكى ، والخطيب) ، وتبعهما (ابن يعقوب) فيرون أن (لا) تصلح لكل أنواع القصر ، الحقيقى ، والإضافى ، بأنواعه الثلاثة .

وفى (بل) ذكروا أنها اذا جاءت بعد اثبات ، لا تكون للقصر ، بل لنقل الحكم الى ما بعدها ، وما قبلها يكون فى حكم المسكوت عنه .

فاذا سبقت بنفى أو نهى فالمفروض أنها للقصر ، وتقرير ما قبلها ، واثبات ضده لما بعدها ، ولكن (الجمهور) خالفوا ذلك ، ورأوا أن

(بل) بعد النفى تفيد ثبوت الحكم لما بعدها ، مع السكوت عن ثبوته أو انتفائه عما قبلها ، أى تكون للاضراب ، وصرف الحكم ، لا للقصر ، وعلى هذا الرأى يستوى فى (بل) أن تكون بعد الإثبات أو بعد النفى .

وللمبرد و (ابن الحاجب) فى ذلك رأيان ، كلاهما لا تفيد (بل) فيه القصر ولوكانت بعد النفى ، وانما هى للاضراب .

وهذا الاختلاف فى تحديد دلالة التراكيب ، التى ترد فيها (بل) نحو : (ما جاءنى زيد بل عمرو) مرده الى انه ليس شائعا فى كلام العرب ، لأنه لو كان شائعا لتحدد مدلوله ، بواسطه القرائن التى يرد فيها .

ثم انهم فى (بل) قد اختلفوا فى الحكم الاعرابى للمعطوف ، فى نحو (ما زيد قائما بل قاعد) . هل هو معطوف على لفظ المنصوب وعليه يلزم عمل (ما) فى المثبت ، وهى انما تعمل فى المنفى ، أو هو (اعنى المعطوف) معطوف بالرفع على محل المنصوب ، وعليه قالوا ان العطف على المحل ممنوع ، لزوال رعاية المحليه بوجود الناسخ ، أو أن المعطوف خبر لمبتدأ محذوف ، وعليه يخرج عن كونه معطوفا ، اذ سيصير المعطوف جملة ، لا مفردا ، وكلامنا فى افادة الحصر بالعطف وشرطه أن يكون المعطوف مفردا ، وقد أجاب ابن يعقوب بأن العطف على المحل لا يمتنع عند البصريين ، والمثال جار عليه .

أما فى (لكن) فان خلافهم فيها كان أيسر من خلافهم فى (بل) علم يكن حال المتبوع معها كحاله مع (بل) ، فى الخلاف السابق وذلك لكثرة دورانها فى الأساليب الفصيحة ، بعد النفى ، كقوله تعالى (ماكان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين)(٥٣)

---

(٥٣) الأحزاب : ٤٠ .

والبلاغيون على أن (لكن) تأتى لقصر القلب ، والنحاة على أنها تكون لقصر الافـــراد ، بمفهومه الذى وضحناه فى موضعه من هـــذه الدراسة •

وهناك من يشترط لكون (لكن) أداة قصر ، ألا تدخل عليها الواو ، وقد خالف فى ذلك بعضهم ، وهناك من يشترط أن يكون معطوفها مفردا وهذا هو الأشهر ، وهناك من يجيز أن يكون معطوفها جملة •

وذكر بعضهم أن (لكن) تكون للقصر اذا سبقت بنفى او نهى وهناك من لا يشترط ذلك • وهكذا ترى حبلا ممدودا للخلاف ، فى أدوات العطف ، بل ان هناك من يرفض أن تكون (لا) من أدوات القصر ، وأن يكون العطف طريقا من طرقه ، وينقل أستاذنا كـــلام (السبكى) الذى سبق ، ثم يقول : (وهذا الرأى كما ترى يقتلع طريق العطف من جذوره ، ويبعده عن باب القصر ، وأجـــد فى نفسى ميلا الى هذا الرأى ، وذلك لأمور منها :

١ ــ أننا لا نحصى هنا طرق القصر ، وانما نشغل بالطرق التى يكشف البحث فيها عن دقائق معنوية ، وأسرار من الدلالة ، تفيض بها أداة القصر ، فى السياق البارع ، وحين تتكشف لنا هذه الدقائق والأسرار ، نجد للجملة مغزى وسرا ومتاعا ، ولست واجدا شيئا من ذلك فى طريق العطف ، ولذلك نرى أن طبيعة البحث فيه كانت أقرب الى تحديد الدلالة الأولية ، منها الى التحليل الممتع •

٢ــ ومنها أننا اذا أردنا تأصيل بحث هذا الطريق ، فى المصادر الأصلية نجد جذوره لا تتصل اتصالا وثيقا وجوهريا بالتربة التى تمتد فيها جذور بقية الطرق المذكورة •

وهنا يسوق أستاذنا نصا كان قد ذكره الدكتور حجاب ، منسوبا

الى (الفراء) (٥٤) ، يحتوى على البذور الأولى لما سمى بعده بقصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف ، وقصر القلب ، وقصر الافراد .

وينقل أستاذنا تعليق الدكتور حجاب عليه ، وهو أنه على الرغم من القيمة التاريخية لهذا النص المنسوب الى الفراء ، فان ذلك كله يصبح ضئيلا اذا وضعناه بجانب تأملات عبد القاهر العبقرية ، فى هذا الموضوع .

وهنا يصل أستاذنا الى أن أول مصدر حقيقى لباب القصر ، هو كتاب (دلائل الإعجاز) ، لعبد القاهر ، وعبد القاهر لم يتكلم فى (بل ، ولكن) كلمة واحدة ، وانما تكلم عن (لا) العاطفه ، على أنه فى هذه الأخيرة لم يتكلم كلمة الا حيث يريد ان يبين شيئا فى دلالة (انما) على القصر ، قال أستاذنا : (وانها لا نراها طريقا جديرا بالبحث فى هذا الباب) (٥٥) .

---

(٥٤) روى ابن فارس فى كتابه الصاحبى قال : سمعت على بن ابراهيم القطان ، يقول : سمعت ثعلبا يقول : سمعت سلمة يقول : سمعت الفراء يقول : « اذا قلت : (انما قمت) ، فقد نفيت عن نفسك كل فعل الا القيام ، واذا قلت : (انما قام أنا) فانك نفيت القيام عن كل أحد ، وأثبته لنفسك ، قال الفراء : يقولون : (ما أنت الا أخى) فيدخل فى هذا الكلام الأفراد ، كأنه ادعى أنه أخ ومولى وغير الأخوة ، فنفى بذلك ما سواها ، قال : وكذلك اذا قال : (انما أنت أخى) ، قال الفراء : لا يكونان أبدا الا ردا ، بمعنى أن قولك : (ما أنت الا أخى) ، و (انما قام انا) ، لا يكون هذا ابتداء أبدا ، وانما يكون ردا على آخر كأنه ادعى أنه أخ ومولى ، وأشياء أخر ، فنفاها ، وأقر له بالأخوة ، أو زعم زاعم أنه كانت منك أشياء سوى القيام فنفيتها كلها ، وما خلا القيام) من أسرار التركيب البلاغى ص ٨٢ .

(٥٥) راجع دلائل التراكيب ص ٩٥ - ١٠٢ .

هذا حاصل رأى الدكتور (أبو موسى) فى القصر بطريق العطف وأهم الأمور التى اعتمد فضيلته عليها فى اعلان هذا الرأى الخطير ، هو كثرة الخلافات فى هذا الطريق ، تلك الخلافات التى بلغت أقصى مداها فى رفض (السبكى) لأن تكون (لا ، وبل) من أدوات القصر حتى قال أستاذنا : (وهذا النص كما ترى يقتلع طريق العطف من جذوره ...) .

وقد رأيت عند عرض هذا النص من كلام (السبكى) ومناقشته أنه يتضمن مغالطة واضحة سبقه اليها (الجرجانى) ، وباقى النص ليس محل خلاف بينه وبين البلاغيين ، وعليه فلست واجدا فيه ما يقتلع طريق العطف من جذوره ، على أن كثرة الخلافات حول أدوات القصر بطريق العطف ، وان كانت كافية للتشويش على الدارس ، وتتويهه فى دروب متشعبة فان ذلك يعتبر سمة مشتركة فى كثير من أبواب البلاغة ، ولكن المهم أن كتب المتأخرين تحتوى على الردود على هذه الشبه ، ومهما تعددت هذه الشبه فانها لا تؤدى بنا الى أن نطرح طريق العطف من بين طرق القصر ، أما أن عبد القاهر لم يتكلم عن (بل ، ولكن) كلمة واحدة ، وانما تكلم عن (لا) فقط ، فى صدد حديثه عن (انما) .

فالرد عليه أن هذا كاف فى تأصيل هذا الطريق ، فـ (لكن) مثل (لا) فى كونهما لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب كما قال السكاكى والخطيب ، الا أن (لا) لنفى الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ، و (لكن) لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع ، كما قال سعد الدين(٥٦) .

---

(٥٦) المطول ص : ١٠٢ .

وعلى هذا فلنحمل (لكن)على (لا)، فاذا كان عبدالقاهر قد تناول (لا) دون (لكن) فلتحمل الثانية على الأولى ، ما دمنا متفقين على أنهما تستعملان لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب .

ويبقى الاشكال فى (بل) ، فانهم قد ذكروا أنها بعد الإثبات تتمحض لمعنى الإضراب ، وصرف الحكم عن المتبوع الى التابع ، أما بعد النفى ففريق جعلها للاضراب ، وهم الجمهور ، والمبرد ، وابن الحاجب ، وفريق جعلها لتقرير النفى قبلها ، واثبات ضده لما بعدها وهو ابن مالك ، الذى على رأيه مشى (السكاكى ، والخطيب) فى اعتبار (بل) عاطفة مفيدة للحصر ، كما نبه الى ذلك (عبد الحكيم)(٥٧)

وعلى هذا والرأى لا يستوى فى (بل) أن تكون بعد الإثبات ،أو بعد النفى ، كما أورد أستاذنا ، لأنها بعد النفى ، عند ابن مالك لتقرير الحكم المنفى لما قبلها ، وجعل ضده لما بعدها ، ولا تفيد اضرابا البتة .

وعلى هذا ارى أن العطف بلا ، وبل ، ولكن ، من طرق القصر الاصطلاحية ، وهو أوضح هذه الطرق دلالة على القصر ، لتضمنه الإثبات والنفى بصريح اللفظ ، وهذا وان كان يجعل مزية الايجاز فى القصر تتضاءل فيه ، الا أنه لا يقدح فى كونه دالا على القصر .

---

(٥٧) حاشية عبد الحكيم ص ١٩٣ ، وتسهيل الفوائد ص ١٧٧ .

المراجـــــــع

١ ــ الاشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ــ لمحمد على الجرجانى ــ دار نهضة مصر ــ تحقيق الدكتور عبد القــادر حســين ســنة ١٩٨٢م ٠

٢ ــ الايضاح للخطيب القزوينى ــ ضمن شروح التلخيص ــ طبع عيسى البـــابى ١٩٣٧م ٠

٣ ــ بلاغة القصر دراسة نقدية تحليلية ــ للدكتــور عبــد العزيز أبــو ســريع مطبعة السعادة ــ ط أولى ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٦م٠

٤ ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ــ ط دار الكــاتب العربى سنة ١٩٦٨م ٠

٥ ــ حاشية الدسوقى ــ ضــمن شروح التلخيص ــ طبع عيسى البـــابى ١٩٣٧م ٠

٦ ــ حاشية السيد على المطول ــ مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠هـ ٠

٧ ــ حاشية عبد الحكيم على المطول ــ ط استانبول ١٢٩٠هـ مطبعة يحيى ٠

٨ ــ دلائل الإعجاز ــ لعبد القاهر الجرجانى ــ تحقيق : أ ٠ محمود شاكر ــ مكتبة الخانجى بالقاهرة سنة ١٩٨٤ م ــ ١٤٠٤هـ ٠

٩ ــ دلالات التراكيب ــ للدكتور محمد أبو موسى ــ دار التضامن بالقاهرة ــ ط الثانية ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م ٠

١٠ ــ عروس الأفراح ــ بهــاء الدين الســبكى ــ ضــمن شروح التلخيص ــ ٠

١١ ــ الكشاف ــ للزمخشرى ــ ط دار الفكر ــ بدون تاريخ .

١٢ ــ مذكرات فى الفصل والوصل والقصر ــ للمرحوم الشيخ سليمان نوار ــ مطبعة العلوم ــ ط الثانية ــ سنة ١٣٥٢هـ ــ ١٩٣٤م .

١٣ ــ المطول على التلخيص ــ سعد الدين التفتازانى ــ مطبعة أحمد كامل ١٣٣٠هـ .

١٤ ــ مغنى اللبيب ــ لابن هشام ــ ط عيسى البابى الحلبى بمصر بدون .

١٥ ــ مفتاح العلوم ــ للسكاكى ــ المطبعة الميمنية بمصر سنة١٣٠٦هـ

١٦ ــ من أسرار التركيب البلاغى ــ للدكتور السيد عبد الفتاح حجاب ــ مطبعة الحسين الجديدة ــ ط الأولى ــ ١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م .

١٧ ــ نهاية الايجاز فى دراية الإعجاز ــ فخر الدين الرازى ــ دار العلم للملايين الطبعة الأولى ١٩٨٥م تحقيق الدكتور بكرى شيخ أمين ــ بيروت ــ لبنان .